



الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات

ورقة عمل حول

المحتوى العابر أعلى شبكات المشغلين (OTT)

مستخلص حول أعمال الفريق المنبثق عن الشبكة العربية

المحتويات:

العضوية و الاجتماعات	1
المسارات الأربعة	2

• التنظيم	
• الاعلام	
• بيانات دقيقة	
• التفاوض	
الاستعانة بالتجارب الأخرى	3
عقبات عامة وخاصة	4
مقترحات جديدة	5

1. العضوية والاجتماعات

شارك في اجتماعات الفريق كل من :

المملكة الأردنية، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، دولة الجزائر، الجمهورية الموريتانية، دولة البحرين.

عقد الفريق عدد (5) اجتماعات خاصة بخلاف مناقشة الموضوع خلال فعاليات الاجتماع السنوي للسادة رؤساء الهيئات.

2. المسارات الأربعة:

○ المسار التنظيمي

<p>ينبني هذا المسار على بحث إمكانية تنظيم أعمال هذه التطبيقات من خلال وضع إطار تنظيمي ملزم لهذه التطبيقات، حيث أنها تعمل من خلال الشبكات الوطنية وتخاطب شريحة مستهلكين على الأرض الوطنية، كما أنها تستخدم الشبكات والبنية التحتية المرخصة دون الحصول على ترخيص لتقديم هذه الخدمات.</p>	<p>وصف المسار</p>
<p>تم وضع تصور للإطار التنظيمي المقترح للاسترشاد</p>	<p>ما تم إنجازه</p>
<p>- لا يوجد ما يضمن التزام التطبيقات بهذا الإطار - الاستناد إلى الاختلافات بين الدول، بما يعنى استحالة توفيق أوضاع التطبيقات مع كل دولة بشكل منفرد. - الاستناد إلى المعايير الدولية المتعلقة بحرية وحيادية الانترنت و النظر إلى محاولة تنظيم عملها بوصفها تقيداً وتميزاً لها.</p>	<p>الصعوبات</p>

○ المسار الاعلامي

<p>ينبني هذا المسار على أهمية رفع الوعي لدى المستهلكين حول مخاطر اختراق الخصوصية الخاصة بهم، وعدم وجود التزامات قانونية تضمن حماية بيانات وخصوصية المستهلك. كذلك التوعية بسداجة الفكرة القائمة حول مجانية تلك الخدمات، فعلي الرغم من انها تبدو بالفعل وكأنها تحقق وفراً مادياً بالمقارنة بالمكالمات الدولية، إلا أنها تحصل على هذه القيمة من خلال استغلال بيانات المستهلكين، وليس أدل على ذلك مما أعلن مؤخراً حول السماح لموقع التواصل الاجتماعي Facebook باستخدام بيانات المستهلكين على تطبيق WhatsApp.</p> <p>من الجدير بالذكر أن أحد المحاكم الألمانية قد قضت مؤخراً بضرورة إلغاء هذا الأمر مما يفتح الباب أمام تعويض المستهلكين.</p>	<p>وصف المسار</p>
<p>تحديد الرسائل الأساسية التي يجب التركيز عليها إعلامياً: ● لا توجد خدمات مجانية او دون مقابل</p>	<p>ما تم إنجازه</p>

<ul style="list-style-type: none"> • ما هي الجهات التي يمكنها الإطلاع على بيانات المستهلك • ما هي الإلتزامات التي تضمن عدم استخدام بيانات المستهلك بشكل مخالف لإرادته • ضرورة اقناع المستهلك باتباع قواعد الحد الأدنى من الاحتياطات كعدم تضمين الرسائل ارقام بيانات بنكية أو ارقام لحسابات 	
<ul style="list-style-type: none"> - ادعاء بعض التطبيقات بتضمين اتفاقيات الاستخدام متا يضمن حماية الخصوصية - ادعاء بعض التطبيقات استخدام تقنيات تشفير تامة لا تسمح لأي طرف بالاطلاع على محتوى الرسائل. - ارتفاع تكاليف المكالمات الدولية - عدم وجود بديل مناسب للمستهلك. 	الصعوبات

○ المسار الاقتصادي

<p>ينبني هذا المسار على ضرورة توفير أرقام دقيقة حول تأثير حجم حركة المكالمات الدولية كنتيجة لتزايد استخدامات هذه التطبيقات، حيث لا تتوفر إلى الآن بيانات مجمعة للمجموعة العربية ككل.</p>	وصف المسار
<p>جارى اعداد استقصاء رأى مقترح للتعميم على الدول العربية فى محاولة لتوفير بيانات دقيقة حول الأمر.</p>	ما تم إنجازه
<p>- عدم توافر بعض البيانات لدى أجهزة التنظيم</p>	الصعوبات

○ المسار التفاوضي

<p>ينبني هذا المسار على ضرورة التحرك الفوري نحو مخاطبة هذه التطبيقات ونقل وجهات النظر العربية إليها ومحاولة الحصول على الحد الأدنى من المتطلبات العربية.</p>	وصف المسار
<p>التنسيق مع الفريق المعنى التابع لمجلس التعاون الخليجي والتعرف على تجربته بهذا الشأن. عقد اجتماع تنسيقي بين الخبراء العرب فى محاولة لتوحيد وجهات النظر وكذلك تسمية مجموعة معنية بنقل هذا الموقف</p>	ما تم إنجازه
<p>- الحوار فى حد ذاته لا يضمن الوصول إلى اتفاق محدد</p>	الصعوبات

<p>أو مرضي للمجموعة العربية.</p> <p>- تعتمد هذه التطبيقات ابطاء عملية التحضير للاجتماعات، حيث تستغرق الترتيبات ما يزيد عن 3 شهور وفقاً لتجربة الفريق الخليجي</p> <p>- لاتزال المواقف العربية متباينه في هذا الشأن، ففي حين ترى بعض المواقف أهمية البدء الفوري، ترى مجموعة أخرى ضرورة اعداد المزيد من الدراسات وصولاً لتوحيد وجهات النظر بشكل أكبر.</p>	
--	--

3. الاستعانة بالتجارب الاخرى

○ فريق مجلس التعاون الخليجي:

استعان الفريق بالأشقاء من الفريق المعنى بمجلس التعاون الخليجي، والذي بدأ بالفعل تحركاً جاداً نحو نقل وجهات نظر المجموعة الخليجية إلى هذه التطبيقات، وعلى الرغم من حجم الصعوبات التي واجهها، إلا ان الخطوة في حد ذاتها تستحق التقدير، وتمثل تحركاً متميزاً.

○ SAMINA Council

قامت SAMINA بتقديم عرض تقديمي للفريق حول مقترحات التعامل مع هذه التطبيقات، وقد تركزت افكارها على ضرورة النظر إلى البعد الإيجابي لهذه التطبيقات والبحث عن نموذج عمل يحقق مكاسب الطرفين.

4. عقبات عامة وخاصة

■ من الجدير بالذكر أن النقاش حول تطبيقات الـ OTT لا يعد مقصوراً على المنطقة العربية فقط، بل يشمل العديد من دول العالم، فقد أطلقت الهند مؤخراً ورقة عمل استشارية لجميع الأطراف حول هذه التطبيقات، كما وصلت الأمور إلى القضاء الأوربي في كل من فرنسا وألمانيا، كذلك فإن النقاشات لاتزال جارية حول ماهية الـ OTT ذاتها وما يمكن إدراجه تحتها.

- وعلى الرغم من أنه لا يمكن إلى الآن القول بان هناك نمطاً مثالياً عالمياً للتعامل مع هذه التطبيقات، فإنه حتى في حال وجوده لا يوجد ما يضمن ملائمته للواقع العربي المختلف سياسياً واقتصادياً وأمنياً وكذلك اجتماعياً.
- إن التباينات في المواقف العربية تمثل عائقاً أمام تشكيل وجهة نظر عربية موحدة، وقد امتد هذا الاختلاف ليشمل طبيعة الأسلوب المفترض تطبيقه.
- وعلى الرغم من ضعف التحرك العربي المشترك حتى الآن باستثناء المجموعة الخليجية، إلا أنه يمكن رصد تحركات فردية قوية وواضحة، حيث تم حجب بعض التطبيقات لانتهاكها الصارخ للتشريعات والقواعد المحلية في تلك الدول، أو إيقاف خدمات معينة " كخدمة الاتصال الصوتي" بوصفها خدمات غير مصرح لها وغير متوافقة مع التشريعات الخاصة بالدول.
- إنه لاشك أن التحرك العربي المشترك سيكون أكثر وأكبر تأثيراً من التحركات الفردية، انطلاقاً من هدف واحد هو: تعظيم الاستفادة من هذه التطبيقات من خلال التزامها بالتشريعات العربية المنظمة.

5. مقترحات جديدة:

أ. لجنة تنسيق المواقف:

الهدف من اللجنة هو الاخطار الفوري بما تتخذه الهيئات العربية ازاء هذه التطبيقات من حجب أو إيقاف بعض الخواص أو الانذار او غيره، والطلب من الهيئات الأخرى بحث إمكانية اتخاذ موقف مشترك أو الاعلان عن نيتها اتخاذ هذا الموقف.

يحقق هذا الأمر دعماً لموقف هيئة التنظيم باعتباره وسيلة ضغط ممكنة (حتى لو لم يتم اتخاذ الموقف فعلياً) ، كما يساهم في تعزيز التعاون بين الهيئات العربية في هذا الصدد.

ومع الوضع في الاعتبار أن لكل هيئة عربية سيادتها وتشريعاتها، فإن مجرد الاعلان عن انها تدرس موقف الهيئة الأخرى يشكل دعماً ومساندة مطلوبة.

ب. إطلاق مؤشر "أمان" باسم الشبكة العربية:

يعتمد المؤشر على تقييم أوضاع هذه التطبيقات من حيث ضمانات حماية الخصوصية، التوائم مع التشريعات العامة والخاصة، القرارات الصادرة من الهيئات العربية إزاءه، ضمانات حقوق الملكية الفكرية، الشكاوى المقدمة من المشغلين إلى الهيئات، رصد الحالات القضائية إن وجد.

من خلال حساب متوسط ما يحصل عليه كل تطبيق من مختلف الهيئات العربية، يمكن ترتيب التطبيقات ومنحها درجة على مؤشر امان، يتم اعلان وتعميم المؤشر باسم الشبكة العربية.

يهدف المؤشر إلى تحقيق وسيلة ضغط إضافية تساعد الهيئات العربية في عملها، كما يمكن الاستناد إليه لاحقاً في التأكيد على ان التطبيقات التي لن تحصل على درجة معينه يمكن للهيئات حجبها نتيجة لذلك، كذلك يمكن لاحقاً بحث إمكانية بحث اعطاء محفزات للتطبيقات الأكثر تقييماً على المؤشر.